المرأة نحو مشاركة مثمرة في التنمية

فاطمة محمد أحمد محمود (*)

مقدمة:

إن قضية الديمقراطية وتطورها في العالم سواء المتقدم أو النامي سيظل من أبرز القضايا الحيوية التي تطرح نفسها بإلحاح على الدوائر البحثية، فالديمقراطية هي الخيار الأفضل والطريقة المثلي للعيش والحياة الكريمة، وتتطلب الديمقراطية الاستماع والاهتمام بمصالح المواطنين ومناقشتها ومشاركتهم في صنع القرارات وسن التشريعات بشأنهم، وبما أن المرأة هي نصف سكان العالم فينبغي السماع لصوتها والاهتمام بها ومشاركتها في العملية الديمقراطية فهي شريكة في صنع الثورات التي قامت ضد التعسف والظلم ولا يجوز أن تقتصر الثورات علي المكاسب السياسية إنما قامت علي أساس المطالبة بالحقوق المدنية أيضاً والمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة فهي شريكة أساسية في صنع الثورات وعليه ينبغي أن تكون شريكة في المكاسب حيث إنها لعبت دوراً هاماً في ثورات الربيع العربي في المشاركة في المسار الديمقراطي(١).

وتحرر المرأة وتقدمها واحترام مكانتها ودورها في المجتمع وحفظ كرامتها الإنسانية لا يشكل فقط قضية إنسانية ذات محتوي قيمي ديمقراطي حضاري وإنما أيضا قضية وطنية تحريرية تنموية فالازدهار الأخلاقي والتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي يرتبط جذريا بالموقف من المرأة في جميع مناحي الحياة في الفكر والسياسة والاقتصاد والقوانين والتقاليد والقيم وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان علي أسس سليمة سيكون له التأثير المباشر علي وضع المرأة باعتبارها المستفيدة الأولي من إشاعة الديمقراطية وترسيخها في مختلف المجالات سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع أو العمل ولا نبالغ حين نقول إن

(*) هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [النخبة النسائية وقضية الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير "دراسة ميدانية لرؤى عينة من النخب النسائية بمحافظة سوهاج"]، تحت إشراف أ.د. محمد علي سلامة – كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. صابر محمد عبد ربه – كلية الآداب – جامعة سوهاج

١- هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية، ط١، منظمة المرأة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١٤،ص١٢٥.

تاريخ البشرية هو تاريخ النضال من أجل الديمقراطية وكانت الديمقراطية في جميع العصور هدفاً وشعاراً مرفوعاً للأغلبية الفقيرة والمهمشات من طغيان الأقليات الحاكمة، إذن الديمقراطية تحتاج للمرأة كي تكون ديمقراطية حقاً وتحتاج المرأة للديمقراطية إذا أرادت تغيير النظم والقوانين التي تمنعها وتمنع المجتمعات ككل من تحقيق المساواة.

مشكلة الدراسة:

مما سبق يتضح أن قضية الديمقراطية لا تكتمل إلا بمشاركة المرأة فيها كعنصر هام وأساسي ومساهمتها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها، وبما أن المرأة تحتاج إلي الديمقراطية فإن الديمقراطية أيضاً تحتاج إلى النساء حتى تكتمل بصورة سليمة، ولذلك سوف تحاول الدراسة التعرف على رؤية عينة من النخب النسائية حول قضية الديمقراطية بصفة عامة وبالنسبة للمرأة بصفة خاصة وبالتحديد المرأة السوهاجية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولذلك فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما رؤية النخبة النسائية لقضية الديمقراطية بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبيعها ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما رؤية النخبة النسائية لدور المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم قضية الديمقراطية للمرأة؟
- ما رؤية النخبة النسائية حول الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل الديمقراطية بصورة أفضل؟
- ما رؤية النخبة النسائية لدور المرأة في ترسيخ قضية الديمقراطية؟ وما مدي رؤيتها لمستقبل المرأة المصرية؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية أو العلمية

لا أحد يُنكر أهمية قضية الديمقراطية كما لا ينكر أهمية قضية المرأة، كما لا يمكن القول أن كل قضية منها لم تلقَ نصيبها الكامل من الدراسة والبحث فقد كتب الكثيرون عن قضية الديمقراطية وعن قضية المرأة ولكنهم كتبوا في كل واحدة علي حدة بمعني أن الكتابات المتعلقة بقضية المرأة لم تقم بمعالجة مفاهيم

الديمقراطية وآلياتها وشروط تحقيقها بشكل مفصل كما أن الكتابات المتعلقة بقضية الديمقراطية لم تتوقف طويلاً عند قضايا المرأة ولم ترتكز علي القضية من وجهة نظر النخبة النسوية سواء في المواضيع السياسية أو غيرها، لذا تأتي أهمية الدراسة الحالية لندرة الدراسات التي تناولت الاهتمام برؤية النخب النسائية وخاصة الصعيدية حول قضية الديمقراطية ولأننا أيضاً في حاجة ضرورية لربط قضية الديمقراطية وقضية المرأة بعضهما ببعض وهذا ما تحاول الدراسة أن تعالجه فإنه لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر أن نكتفي بالحديث عن الديمقراطية من وجهة نظر عامة قائلين بأن تحقيقها يتطلب العدل والمساواة ونيل الجميع حقوقهم فقط بل لابد من التوجه إلي وجهة النظر النسوية وموقفها من قضية الديمقراطية، فهذه الدراسة تعتبر إضافة إلى تاريخ المرأة المصرية عامة والمرأة السوهاجية خاصة.

ثانياً الأهمية التطبيقية (العملية):

تأتي أهمية الدراسة التطبيقية بتناول نماذج من النخب النسائية في محافظة سوهاج وذلك للتعرف على رؤيتهم حول وضع المرأة بصفة عامة والسوهاجية بصفة خاصة من قضية الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما مدي تأثرهم بالثورة؟ وما مدي التغيير الذي طرأ على المرأة بعد الثورة ؟وما مدي نصيب المرأة السوهاجية من هذا التغيير؟

منهج الدراسة:

يتحدد منهج الدراسة في ضُوء الأهداف التي تسعي الدراسة إلى تحقيقها، وفي ضوء ذلك فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو منهج دراسة الحالة.

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة رئيسية واحدة لجمع البيانات من مفرادات العينة وهي دليل المقابلة المتعمقة وقد تم تصميم هذا الدليل وفقاً للمحاور الرئيسية التي تضمنتها إشكالية الدراسة وصمم الدليل في صورته النهائية ويضم أربعة محاور رئيسية هذا بالإضافة إلى البيانات الأساسية كما يتضح على النحو التالي:

عينة الدراسة وأسباب اختيارها:

تم اختيار عينة عمدية قصدية من النخب النسائية بمحافظة سوهاج قوامها (٢٠) مفردة علي أن تتنوع العينة لتشمل النخبة النسائية في المواقع القيادية وغير القيادية فليس بالضرورة أن تكون النخبة ممن يحتلن منصباً قيادياً فقط وإنما تم الاختيار علي أساس حجم النشاط والفاعلية والتأثير الإيجابي داخل المجتمع، مع مراعاة تنوع حالات العينة لتشمل المجالات المختلفة المتاح عمل المرأة بها في المجتمع السوهاجي وذلك للتحقق من أهداف الدراسة ومعرفة ما وصلت إليه المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ما تبعها وما تطمح في الوصول إليه في كافة القطاعات سواء القطاع السياسي أو الصحي أو التعليمي أو المدني أو الاقتصادي ...الخ فالدراسة الراهنة تنصب حول رؤية النخبة النسائية لقضية الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ وما تبعها، وقد سبق وحددت الباحثة في الدراسة النظرية تعريفاً للنخبة النسائية بأنها تعني مجموعة أو فئة من السيدات الناجحات المتميزات في مجال عملهن سواء كان ذلك من خلال احتلالهن لمناصب قيادية فعالة ولديهن السلطة والنفوذ لصنع واتخاذ القرارات أو سيدات غير قيادات ولكن لهن تأثير إيجابي على المجتمع من خلال الاحتكاك المباشر بفئاته ككل

لظروف صحية غير جيدة في تلك الفترة رغم أنهن من النخب المؤثرة التي كان من الصعب ألا تشملهن الدراسة لذا تم انتظار عودتهن وتحديد موعد معهن للقائهن لما لهن من أهمية في استكمال الدراسة.

أسلوب تحليل وتفسير البيانات:

اعتمدت الدراسة علي التحليل الكيفي لمعظم البيانات ولكن هناك بعض البيانات التي تحتاج إلي التحليل الكمي أيضاً وذلك باستخدام دليل المقابلة المتعمقة كما سبقت الإشارة ثم تفريغها حيث تم تسجيل البيانات وبعد عملية التفريغ تم تصفية البيانات وفقاً لمحاور الدليل، وبدأت الباحثة قراءة البيانات التي تم جمعها من حالات الدراسة وذلك بهدف تصفية البيانات والحصول علي ما يتناسب منها مع الدراسة، وحاولت الباحثة تفسير نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة لمقاربة النتائج إما بالاتفاق أو الاختلاف معها والتعرف علي

ما أضافته الدراسة الراهنة لما سبق من دراسات، ومن ثم التحقق من تفسير النتائج وربط الخيوط بين مشكلة البحث والإطار النظري البحثي.

الديمقراطية والمرأة:

إنها كلما شاركت بأعداد تتناسب مع نسبتها في المجتمع في عملية اتخاذ القرارات وفى الأحزاب والمجالس الحكومية والهيئات وجميع جوانب الحياة كافة، كلما أمكنها ذلك من تغيير أشكال الحياة وعندئذ فقط يكون مفهوم الديمقراطية قد عبر عن نفسه تعبيراً جاداً ملموساً، حيث إن الديمقراطية لا تكتمل بدون مشاركة المرأة لأن كلاً منهما يدعم الآخر بشكل تبادلي وطبقاً لذلك[١]، يقول "الصلاحي" إن النساء يشكلن عناصر أساسية لإحلال الديمقراطية والتغيير الثقافي في أنحاء العالم العربي، وأن الدمقرطة وحركات حقوق النساء عمليتان مرتبطتان بشكل وثيق، وإحداهما تعمل على الأخرى، فمصير الدمقرطة مرتبطة بمصير حقوق الإنسان والعكس صحيح، وفصل إحداهما عن الأخرى مشوش على الصعيد المفهومي، ذلك أن العواقب تكون وخيمة على النساء عندما نطلق عملية ديمقراطية بدون مؤسسات قوية ومبادئ راسخة وتمتع كل المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وفى حالات كهذه يمكن لحزب قائم على معايير أبوية أن يتولى السلطة من خلال انتخابات حرة، ومن ثم تعد النساء مواطنات من الدرجة الثانية، وحتى يمكن للمرأة أن تسهم في العملية الديمقراطية ينبغي أن تكون عضواً فعالاً في الحياة السياسية والأحزاب والنقابات وفى السلطة وضع القرار وفى العملية الإنتاجية وفى هيئات ومؤسسات المجتمع المدني وفى القضاء الثقافي والإعلامي والإبداعي ولا تقتصر الديمقراطية على التصويت[٢] .

فمنذ أن عرف المصريون الممارسة السياسية بمعناها الحديث من قرابة قرن ونصف من الزمان تبلورت تطلعات المرأة المصرية لأن تكون ركنًا ركينًا في تلك العملية عبر مباشرة حقها السياسي تصويتًا في كافة الاستحقاقات وترشحًا لتقلد مختلف المناصب التمثيلية والتنفيذية، ومن أبرز المؤشرات المحورية على تطور وازدهار الديمقراطية وكان العالم الشهير "روبرت دال" من جانبه يضع

[١] -هناء الجوهري وآخرون، المشاركة السياسية والحياة العامة: في المرأة وقضايا المجتمع، ط١، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٦٣.

[٢] - ديمة ملحس، تعبئة المرأة في عملية الدمقرطة، في: هيفاء أبو غزالة(محررا)، المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق ،ص ص٤٩، ٥٠.

الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية ضمن الشروط التي من المفترض توافرها في أي نظام حكم ديمقراطي باعتبارها آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية، شريطة أن تضمن الانتخابات وكذلك المجالس التشريعية النيابية المنتخبة التي تنبثق منها تعددية سياسية حقيقة تكفل تمثيلًا حقيقيًا ومتكافئًا لكافة التيارات السياسية الرئيسية في المجتمع، مع مراعاة التمثيل الأفضل للنساء والأقليات في الدول ذات التعددية العرقية أو اللغوية أو الدينية، فإهمال المرأة له عدة دلالات وخيمة على سلامة الديمقراطية[1].

فليس هناك شك في أن قضية مشاركة المرأة في صنع الحياة داخل أي مجتمع يجب أن تبدأ من منطلقات أساسية من أهمها أن قضايا المرأة لا تكون أبدًا في معزل عن قضايا المجتمع بأسره، وأن جميع دساتير الديمقراطية والاتفاقيات الدولية قد أعطت للمرأة مكانتها وحقوقها كما أن تعزيز تمكين المرأة من القيام بدور فعلي ومشاركة حقيقية في مختلف المجالات لا يتنافى مطلقا مع تقدير دورها الرئيسي الذي تقوم به في مسألة رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء فإذا كانت المرأة هي نصف المجتمع بحق فإن مشاركتها في الحياة الديمقراطية بمختلف جوانبها تصبح ضرورة وغاية في الوقت ذاته، وأن الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة وتعظيم دورها لم يعد مطلبًا خاصًا بالمرأة بل هو أمر تتطلبه التنمية الحقيقة لضمان تعبير المرأة عن حقوقها واحتياجاتها وأولوياتها وتحقيق لأدوار جديدة، وعلينا أن ندرك أن الجميع رجالًا ونساءً لهم الحق في التمتع بتكافؤ الفرص في أوجه الحياة وتقلد المناصب القيادية والمشاركة وغير ذلك، لأن هناك حقيقة يجب إدراكها جيدًا وهى أن اشتغال المرأة جنبًا إلى جنب بجوار الرجل ليس حديث العهد، وإنما كان منذ انتظام البشرية في جماعات منتظمة تعمل وتقوم بأدوار في الحياة لا تقل عن الدور الذي يقوم به الرجل، بل من الممكن أن تتعاظم في أهميتها، والأمثلة على ذلك كثيرة في صفحات التاريخ[2].

---

[1] - بشير عبد الفتاح، الدور السياسي للمرأة المصرية وعقده التمثيل البرلماني، مجلة المرأة العربية قبل الربيع-بعد العاصفة، مجلة الهلال، مارس ٢٠١٣، العدد ١٤٨٩، ص٥٣.

[2] -عزة سليمان، التمكين السياسي للمرأة في مصر خطوة ضرورية نحو الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، ط١، الشقائق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء اليمن، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ص٧١-٧٦.

مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية من خلال الثورات:

لقد كان للمرأة حضور لافت وجوهري في الثورات، في ساحات ثورية اختلفت بأماكنها وأزمنتها فشاركت وبنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى وحسب الظروف والبيئة المجتمعية السائدة التي مكنتها من الحراك لنيل الحقوق التي هيمنت عليها موروثات قبائلية وعادات أمست لا تتلاءم مع التطور والتحديث الحاصل، وكان التظاهر والاحتجاج من أدوات العمل السلمي الذي حاول النساء اعتماده عبر مراحل زمنية متعاقبة للمشاركة في تغيير الأنظمة الديكتاتورية واستبدالها بأخرى ديمقراطية وبناء دولة المؤسسات [١].

وقد برز دورها على مستوى العالم في الثورة الفرنسية التي كان لها دور في إلهابها، وكان لها تضحيات عظيمة منها على سبيل المثال لا الحصر تضحية العظيمة "رولان"، وهى من الموهوبات في السياسة والأدب ومن أعضاء حزب الجيروند، وأيضاً "شارلوت كورداى" من الفدائيات، وبذلك تكون الثورة الفرنسية قدمت مفهوماً جديداً يقوم على افتراضين، إمكانية التحول وإحداث تغيير راديكالي في تنمية المجتمع وأهمية النظر إلى المستقبل وإلى الأجيال القادمة من دون اللجوء إلى تفسيرات في الماضي والاعتماد عليها، فالإنسان يستطيع أن يغير المجتمع استناداً إلى قيم إنسانية ديمقراطية[٢]، وما حدث في الثورة الروسية يعد من أكثر المشاهد إلهاماً لثورات المرأة، حيث كان لها دوراً فعالًا في حشد العمال وتحريضم على الأحزاب ونحو النضال، وقال عنها "ليون ترويكس" أنها الأشجع والأشد عزماً في مناشدة الجنود، لما لها من قدرة هائلة على كسب الجنود الحاسمة والإطاحة بالقيصر[٣]، فهي أول ثورة بورجوازية ديمقراطية تميزت بمشاركة جماهيرية واسعة ضمت كل شرائح المجتمع الروسي، بهدف إقامة نظام اجتماعي جديد يحقق لها الحرية والمساواة والمطالبة بالجمهورية الديمقراطية وسقوط الحكم الاستبدادي، والمطالبة بالحرية

١- نبراس المعمورى، المرأة والربيع العربي الحالة المصرية نموذجاً-دراسة مقارنة لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ط١، العرب للنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٧-١١.

٢- آية نصار وآخرون، الثورة المصرية "الدوافع والاتجاهات والتحديات ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص١٦٢.

٣- علي ليله، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع المدني صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص١٣٥، ١٣٦.

في التعبير، وأثناء هذه المظاهرة أصيب الآلاف ولقي المئات مصرعهم من النساء والرجال إلى أن نجح البلاشفة في تحقيق أهدافهم[١] .

والملفت للنظر أنه كان للمرأة العربية حصة قوية في الثورات، فتمثلت الثورة الجزائرية على فرنسا في مشاركة المرأة إلى جانب الشعب مطالبة بالاستقلال وإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية واحترام جميع الحريات دون تمييز[٢]، وكان من أبرز أدوارها القيام بعلاج المرضى والجرحى وإسعاف الثوار أثناء الاشتباكات الحادة وتبعث في نفوسهم الأمل، ومن أبرز الشخصيات التي ظهرت في الثورة الجزائرية البطلة "جميلة بوحريد" التي انضمت إلى جبهة التحرير الوطني وقامت بتفجير ملهى كان يرتاده شباب فرنسيون يؤدون خدمتهم العسكرية، واعتقلت ولاقت أسوأ أنواع التعذيب، وأيضاً "جميلة بوعزه" والمجاهدة "حليمة" التي كانت تنظم النساء تنظيمًا سياسيًا، والمجاهدة "عويشة حاج سليمان"، إلى أن تحقق الاستقلال للجزائر ويكون للمرأة دورًا بارزًا في المشاركة في الحياة الديمقراطية والنهوض بالمجتمع في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٣].

وجاء دور المرأة في الثورة الإيرانية "الخميني" التي شاركت فيها وعبرت الطالبات الجامعيات عن مطالبهن من خلال المشاركة في المظاهرات النسائية الإسلامية ضد الشاه والظلم والاستعمار والحكام والطغاة، واستشهدت النساء في يوم الجمعة الأسود ما يقرب من ٦٠٠ من النساء المطالبات بالحرية على يد الطغاة، ونجحت في الإطاحة بعرش كان عمره ألفين وخمسمائة عام، وجيش كان قوامه أربعمائة ألف جندي[٤].

وجاءت مشاركة المرأة التونسية بقوة في موجه الاحتجاجات من طالبات ونقابيات وناشطات وجمعيات وربات بيوت، حيث نزلن جميعاً إلى الشارع

١- نادية جاسم كاظم الشمري،"الثورة الروسية ١٩٠٥-١٩٠٧"، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العدد ٣٦٩، المجلد ٣، العدد ٣، ص٩.

٢- أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، ط١، المؤسسة الوطنية للنشر، ١٩٨٥، ص ص٤٣-٤٥.

٣- بن يوسف بن خده، جذور أول نوفمبر ١٩٥٤، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط٢، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ص١٧

٤- موسوعي الموسومي، الثورة البائسة، ص٩. متاح علي الموقع http://archive.org/download/athorth.rhalbeash.pdf

للمطالبة بالحرية والعدالة والكرامة ورحيل "بن علي" وتعرضن للعنف والتحرش وبعض حالات الاغتصاب، إلى أن تحققت أهدافهن وحصلن على الكثير من حقوقهن، ولا شك أن النساء اللواتي قاومن النظام الدكتاتوري وشاركن في الثورة لن يتركن أحداً ينتزع منهن دورهن في بناء الديمقراطية التونسية التي ينبغي أن تقوم على المساواة، وإلا فلن تكون ديمقراطية على الإطلاق[١] لقد فاقت مشاركة المرأة وفعاليتها كل تصور، حيث أظهرت حضوراً قوياً إلى جانب الرجل من أجل تحقيق العدالة والحرية والكرامة والديمقراطية ومن أجل مواطنة متساوية، ويبرز دور المرأة ليس من خلال الحشد النسوي والمشاركة في المظاهرات والمسيرات فحسب، بل وفي وعيهن بأهمية المطالبة النسوية والوطنية في آن واحد[٢].

وفي اليمن شاركت النساء والجمعيات النسائية في التظاهرات، وقد سمحت الثورة للمرأة بالخروج من الحيز الخاص إلى الحيز العام بأعداد كبيرة مما أدي إلي زيادة عدد الناشطات وظهور "توكل كرمان" كرمز قيادي للمرأة وحاملة جائزة نوبل للسلام، حيث دفعت النساء اليمنيات إلى المشاركة وتركز نضالها على الاطلاع السياسي للمجتمع من أجل تعزيز الدور القيادي للنساء في ظل حركة إسلامية غامضة في موقفها من قضية حقوق المرأة والاهتمام بها [٣].

وشاركت المرأة الليبية الرجل في الثورة من جميع الأعمار، وعانت في طريق كفاحها كما عانى الرجل، فقد تم حبس واختطاف الكثير وتعرضت للانتهاك والاغتصاب، فلا ننسى شجاعة وقوة "إيمان العبيدي" عند فضحها حقيقة كتائب الطاغية والتي هزت كيان النظام، هذه المرأة الليبية التي تحدت العادات ونهضت بكل إقدام أصبحت رمزًا لشجاعة المرأة الليبية، وأثبتت أنها فعلًا نصف المجتمع، وأنها امرأة عظيمة قادرة على أن تحدث تغييرًا نحو الأفضل، وأهمية دورها بوصفها شريكًا وعنصراً أساسياً في العملية الديمقراطية، وليس عنصرًا مكملاً

---

١ - الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، العالم العربي ...أي ربيع للنساء، ص ص٩-١١.
تاريخ الدخول علي الموقع ٢٣-٢-٢٠١٧ متاح على الموقع:
http://arab womwnspring:fidh.net\index?title=main-page

٢- فؤاد الصلاحي، دراسة حالة اليمن: في المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٥١.

٣- مائلا نجاش، النساء في الثورات العربية، في: الربيع العربي/ ثورات الخلاص من الاستبداد " دراسة الحالات، الشبكة العربية الدولية الديمقراطية، ط١، شرق الكتاب للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ص٤١٩-٤٢١.

كما يراها البعض، فكان المجتمع الليبي ينادى بضرورة المحافظة على الديمقراطية وتحقيقها وإرساء دعائمها الحقيقية[١]، وتشير "فريدة العلاقي" رئيسة المنتدى الليبي للمجتمع المدني والمستشارة الدولية المتقدمة في التنمية الإنسانية وتمكين النساء وعضو المجلس الاستشاري في معهد بيروت إلي أنه يوجد في ليبيا حوالي ١٠٠ منظمة مجتمع مدني نسائية تقودها المرأة[٢] .

أما عن مشاركة المرأة في الثورات المصرية فإنه موجود منذ القدم، حيث شاركت المرأة في هوجة عرابي إلي جانب الرجل، وسجل برادلي الذي تولي الدفاع عن أحمد عرابي، لقد وجد عرابي لدي سيدات مصر تأييداً للقضية الوطنية ومبادئ عرابي منذ اللحظة الأولي[٣]؛ وجاءت ثورة ١٩١٩ وظهرت النساء في مظاهرات كثيرة يحملن راية الجهاد ويشتركن مع الرجال في العمل، ولا يفوتنا أن نذكر دور المجاهدة "صفية زغلول" التي شاركت زوجها "سعد" في كفاحه الوطني وإذكاء روح الأمة وشحذ عزائمها بعد نفيه، وقامت بدور كبير لرفع الوعي بين أبناء الشعب وخاصة النساء[٤]

وتساوت المرأة مع الرجل في التضحية بأرواحهن من أجل الثورة والوطن، وتدليلاً علي ذلك الشهيدة المصرية "شفيقة محمد" التي لقت مصرعها على أيدي القوات الانجليزية وسجلت اسمها في قائمة الشهداء[٥]، وبذلك تكون مشاركة المرأة في ثورة ١٩١٩ وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الحركة الوطنية في الاستقلال السياسي الديمقراطي، وأيضاً صفوة نساء المجتمع المصري التي تولت القيادة للحركة النسائية، قد قامت هي الأخرى باستغلال القاعدة الشعبية من النساء من أجل تحقيق الذات للمرأة من الطبقة العليا [٦].

---

[١] -هنية مفتاح القحاطى، دراسة الحالة الليبية، في: هيفاء أبو غزالة (محررا)، المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص ص١٧٣-١٨٧.

[٢] - أشرف راضي، عام المرأة المصرية ماذا حققت وأين تقف وإلى ماذا تتطلع، مجلة الهلال، مرجع سابق، ص١٣.

[٣] - لمعي المطيعي، موسوعة رجال ونساء من مصر، ط١، دار الشروق للنشر، القاهرة, ٢٠٠٣، ص ١٠٦.

[٤] - سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦١.

[٥] - جابر عصفور وآخرون، المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص ص١٦٧-١٦٩.

[٦] - سامية محمد فهمي، المرأة والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٩، ص ص١٥، ١٦.

وبحلول ثورة ١٩٥٢ التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية فكانت لها انعكاساتها الواضحة على الأسرة والمجتمع وذلك بإعادة خروج الفتاة للتعليم والمرأة للعمل والاشتراك في عديد من الحروب والهجرة للبلدان العربية والنفطية[١] وحصلت المرأة على حقوقها الكاملة وسادت قناعة بأن حرمان المرأة من هذه الحقوق يتنافى مع قواعد الديمقراطية والتي الحكم فيها للشعب كله وليس جزء منه فقط؛ وبناءً على ذلك دخلت المرأة في البرلمان إزاء احتجاجات ١٩٥٧ وكان حصولها على حقوقها السياسية بداية لتحقيقها مزيداً من الحقوق الأخرى مثل الحق في تقلد المناصب العامة والعليا والاعتراف بها كقوة إنتاجية لها حقوق وعليها واجبات[٢] .

وبعد مرور (٥٨) عاماً علي هذه الثورة إلي أن حلت ثورة يناير ٢٠١١ التي برز فيها دور المرأة بشكل مختلف عن الثورات السابقة، ورفعت شعاراً بسيطاً من كلمتين عيش حرية، ثم تطور إلي عيش حرية عدالة اجتماعية كرامة إنسانية، مطالبة بالحياة الديمقراطية وشاركت مثلها مثل الرجل وأكثر، فوقفت جنباً إلي جنب مع الرجل وشاهدها العالم كله وهي تتعرض للضرب والتعذيب ولم يفرق الرصاص بينها وبين الرجل، وتطور الأمر لاستشهادها؛ وفي هذه الآونة بدأت الثقافة المجتمعية المتعلقة بالهيمنة الذكورية وكأنها تتلاشى في ظل المجال العام القائم لتحقيق أهداف مشتركة تمثلت في القضاء علي الظلم والاستبداد أو المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، وشاركت في عمليات تفتيش المتظاهرين لمنع تسلل العناصر المثيرة للشغب، وضحَّت من أجل تحقيق تطلعات المصريين[٣].

فلا تفرق المشاركة بين النساء والفتيات في عملية الحشد وسواء أكانت المرأة شابه أم مسنة، مسلمة أم مسيحية، متعلمة أم أمية .....الخ، فقد كانت تهتف وتعتصم من أجل التغيير، وتطوعت طبيبات لعلاج المتظاهرين الجرحى، وكانت المرأة طوال الأحداث جزءاً لا يتجزأ من الثورة، ولقي العديد من النساء

[١] -السيد عبدالعاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة للنشر،الإسكندرية, ٢٠١٢، ص ص٢٥٤، ٢٥٥.

[٢] - عادل الغزالي، دليل القيادات النسائية، جمعية تنمية جنوب الوادي بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للنشر، ص١١.

[٣] - نبراس المعموري، مرجع سابق، ص١١٨.

مصرعهم نتيجة لاستخدام الذخيرة الحية وكانت حاضرة بقوة بين الناشطين ومنظمي الأحداث على الانترنت. ومن خلال هذه المشاركة نجد أنه كان للمرأة العربية حصة قوية من الحركات الاحتجاجية هذه، سواء من خلال مشاركتها في المظاهرات أو من خلال الاعتصامات الجماهيرية أو من خلال إنشاء مدونات وصفحات الفيس بوك وعبر مواقع اليوتيوب، لأنها أسهمت من خلال وسائل الإعلام في تعزيز الوعي بمفهوم الحريات العامة والتمرد والدفاع عن حقوق النساء وحرية الرأي والتعبير، انطلاقاً من قناعتها بأن المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي هو الوسيلة الرئيسية التي يمكن أن تمثل مصالح المرأة، إضافة إلي الحصول علي استجابة سريعة ومستدامة للسياسيات؛ وإذا كانت النساء تحتاج إلي الديمقراطية فإن الديمقراطية أيضاً تحتاج إلي النساء [1]، والجدير بالملاحظة أن التطور الديمقراطي وانتقال المجتمعات العربية إلى الحداثة مرهون بمدى ما تطرحه القوى السياسية والاجتماعية المختلفة من تصورات للنهوض بوضع المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع، وتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة على نحو يحقق للمرأة حريتها واستقلالها ويصون كرامتها[2].

وضع المرأة أثناء ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ وما تبعها:

علي مر السنوات السابقة لعام ٢٠١١ تم تقييد المشاركة السياسية للمرأة بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وظهر ذلك واضحاً من خلال الدراسة التي أجرتها جيهان أبو زيد عام ٢٠٠٢ علي نساء من البرلمان في مصر ولبنان، وأظهرت أن النساء غير راضيات عن المشاركة السياسية بشكل عام وعن وجود قوانين الطوارئ وقلة المشاركة الديمقراطية، مما أدى إلي انخفاض مشاركة المرأة بالإضافة إلي ارتفاع نسبة الأمية والبطالة بين النساء، مما تسبب في نقص الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأيضاً بعدها عن القيود الاجتماعية في عملية صنع القرار مما أدى إلي تجاهل احتياجاتهن[3] .

---

[1]- هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص ص١٣، ١٤.

[2] - أشرف راضي، عام المرأة، مرجع سابق، ص١٥.

[3]- دينا وهبة وآخرون، المشاركة السياسية للنساء في مصر وأنماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية بالتعاون مع المعهد الدولي للسلام، ص ص ١١, ١٢.

وضع المرأة السياسي: جاء عام ٢٠١١ الذي لم يكن فقط عام الربيع العربي، وإنما كان ربيع المرأة بكل جدارة، حيث أدت دوراً مهماً في هذا الربيع مطالبة بالمساواة والكرامة والديمقراطية والعدالة في العديد من الدول العربية تونس، مصر، العراق، ليبيا، اليمن، وأكد دورها على أن الحركات النسوية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الحراك الشعبي والقوى الديمقراطية المحركة للثورات والمطالبة بدولة ديمقراطية تتحقق فيها المساواة الكاملة والدولة [١].

وكان للمرأة حضور لافت وجوهري في الثورات، في ساحات ثورية اختلفت بأماكنها وأزمنتها فشاركت وبنسب متفاوتة من دولة إلي أخرى وحسب الظروف البيئية السائدة التي مكنتها من الحراك لنيل الحقوق التي هيمنت عليها موروثات قبلية وعادات أمست لا تتلاءم مع التطور والتحديث الحاصل، وكان التظاهر والاحتجاج والاعتصام أدوات العمل الثوري السلمي الذي حاولت النساء اعتماده عبر مراحل زمنية متعاقبة لتغيير الأنظمة الديكتاتورية واستبدالها بآخري ديمقراطية [٢].

وقد برز دورها سواء من خلال مشاركتها في المظاهرات والاعتصامات الجماهيرية أو من خلال إنشاء المدونات وصفحات الفيس بوك وعبر مواقع اليوتيوب، حيث أسهمت المرأة من خلال وسائل الإعلام في تعزيز مفهوم الحريات والتحرر والدفاع عن حقوق النساء وحرية الرأي والتعبير انطلاقاً من قناعتها بأن المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي هي الوسيلة السريعة التي يمكن أن تمثل مصالح المرأة للسياسيات، وإذا كانت النساء تحتاج إلي الديمقراطية فإن الديمقراطية أيضاً تحتاج إلي النساء [٣]، وجاءت مشاركتها في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مختلفة عن مشاركة الرجال من أجل تحقيق تطلعات المصريين في التغيير والعدالة والحرية وإنهاء حكم الحزب الواحد، فكان حضورها فاعلاً في الثورة وبرزت المرأة المصرية من مختلف الطبقات الاجتماعية والنخب وكن من أبرز معالم الصورة في الثورة عده نخب نسائية منهن نوارة نجم وفريدة النقاش وجميلة إسماعيل وغيرهن [٤] .

١- أماني قنديل، دراسة الحالة المصرية، في المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص١٠٩
٢- نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي، مرجع سابق، ص ص ٧-١١
٣- هيفاء أبوغزالة، المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص ص١٣، ١٤.
٤- نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي، مرجع سابق، ص ص١١٧-١١٩.

فالمرأة تمثل جزءاً لا يتجزأ من المسألة المصرية، وهي تتفاعل إيجابياً أو سلبياً مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتناضل من أجل حياة أفضل وحياة أكثر عدالة تحملت النساء المواجهات الدامية من رجال الأمن وكسرت مشاركة المرأة الصورة النمطية لوجه المرأة العربية، كما كسرت الصورة النمطية للقيادات والنخب النسائية التقليدية وبعدها للمرة الأولى وبعد سقوط نظام مبارك ونقل السلطة إلي الجيش بدأ واضحاً سياسة الاستبعاد السياسي والاجتماعي للنساء من المناصب القيادية، وتم إقصاء النساء من المواقع المهمة[١]، وتعرضت المرأة للعنف الجنسي والتحرش في ظل حكم المجلس العسكري، وتم تسجيل اعتداءات كثيرة علي سيدات شاركن في المظاهرات وخضعن لكشوف العذرية من قبل الجيش وفي تلك الفترة ظهرت بلاغات الاغتصاب الجماعي، ورُغم كل هذه الاعتداءات الجنسية إلا أنه لم يكن قد تم إحالة مجرم واحد إلى العدالة مما أدى إلي تفشي الظاهرة علي نطاق واسع في الشوارع وأماكن العمل[٢]، كما تم تجريد فتاة محجبة من ملابسها وسحلها علي الأرض والدوس عليها بالإقدام من قبل الجنود مما أدى إلي مشاركة المرأة ٢٠١٢ في مسيرة نسائية وسط القاهرة لشجب أعمال العنف العسكري ضد المتظاهرين خاصة النساء، حاملات لافتات عليها صورة الفتاة المتظاهرة المحجبة وأصدر بعدها المجلس العسكري بياناً يعتذر فيه للنساء مدَّعياً أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمحاسبة المسئولين عن التجاوزات[٣] .

وقد كانت هذه المرحلة -مرحلة ما بعد الثورة -مهمة في تشكيل مطالب النساء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبعد التحرك الجماهيري بدأت المساحة العامة تتسع لجميع أشكال النشاط خاصة المطالبة بالحقوق إلا أن العاملين على السلطة أظهروا علامات مبكرة للاستبعاد السياسي والاجتماعي التي أثرت على تمثيل المرأة في الدستور بعد نظام مبارك ولم تحضرها أي من

١- أماني قنديل، دراسة الحالة المصرية، مرجع سابق، ص ص٢٣٤-٢٣٦.
٢- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مصر إقصاء النساء العنف الجنسي ضد المرأة في المجال العام، نظرة الدراسات النسوية، مؤسسة المرأة العربية: انتفاضة المرأة في العالم العربي، ص١٣.
٣- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، العالم العربي – الثورات العربية أي ربيع للنساء، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

النخب النسائية السياسية، حيث عينت في وزارة عصام شرف فقط وزيرة واحدة للتعاون الدولي وهي فايزة أبو النجا[١].

وبذلك يمكن القول أن عام ٢٠١٢ قد شهد تراجعاً في مكانة المرأة وفي إقصاء النخب النسائية من المواقع المهمة مثل منصب محافظ، ومع تشكيل حكومة محمد مرسي رئيساً للجمهورية تضمن تشكيل هيئة المكتب السياسي ثلاثة نساء فقط ثم جاءت لجنة التعديلات الدستورية لتخلو تماماً من النساء، وتم إلغاء نظام الكوتة النسائية ومن جانب آخر نص مرسوم تعديل لأحكام القانون رقم (٣٨) والقانون (١٢٠) المتعلقين بمجلس الشعب والشورى على أن تضم كل قائمة مرشحة من النساء علي الأقل دون تحديد ترتيب المرأة مما يعطي الحرية لوضع المرأة في مرتبة متأخرة في القائمة وأدى ذلك إلي ضياع فرصتها في الفوز[٢]، وأيضاً في عام ٢٠١٢ حدث هجوماً شديداً علي حقوق النساء مثل المطالبة بمراجعة أو إلغاء عدد من القوانين التي اعتبرت مكسباً قبل عام الثورة ومنها قانون الخلع وقانون العقوبات وفرض قيود علي حق المرأة في السفر من دون موافقة زوجها أو الوالدين وقانون الأسرة الجديد الذي يمنح حصانة النساء لأطفالهن لسن ١٥ سنة وتجريم ختان الإناث واتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة [٣] .

مقارنة بين وضع المرأة السياسي في عهد مبارك ودستور ٢٠١٢:

إذا قمنا بمقارنة بين وضع المرأة في عهد مبارك وفي دستور ٢٠١٢ لوجدنا أنه في عهد مبارك ضمت الحكومة ثلاث وزيرات، إلا أنه تقلص العدد في دستور ٢٠١٢ إلي وزيرتين فقط هما فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي ونجوى خليل وزيرة التضامن والشئون الاجتماعية، أما عن تمثيل النخب النسائية في البرلمان في عهد مبارك تم تخصيص ٦٤ مقعداً للنساء بنسبة ١٢% أما بعد الثورة أصدر المجلس العسكري قراراً بإلغاء نظام الكوتة، ووضعت معظم النساء في أواخر القوائم الانتخابية ولم تتواجد النخب النسائية

١- دينا وهبة آخرون، المشاركة السياسية للنساء في مصر، مرجع سابق، ص١٢.
٢- أمر الدين محمد، التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للمرأة، دراسة حالتي مصر وأفغانستان، رسالة ماجستير، الدول العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ،٢٠١٥، ص ص١٠١-١٠٢.
٣- دينا وهبة وآخرون، مرجع سابق، ص١٣.

في البرلمان إلا بنسبة ٢% فقط وفي الأحزاب السياسية سواء الإسلامية أو الليبرالية فلم تعط النخبة النسائية أهمية، فكلها تخاطر بحقوق النساء ووضعها في مجلس الشورى في عهد مبارك حصلت علي نسبة ٤% من المجلس، في حين حصلت علي أربعة مقاعد فقط في دستور ٢٠١٢ من أصل ١٨٠ مقعداً وتمثيلها في المجالس المحلية بعد أن كان فيه زيادة طفيفة في عهد مبارك بنسبة ٤% إلا أنه بعد الثورة تقلص عندما صرح وزير التنمية المحلية أنه لن تتعين المرأة كعمدة نظراً لظروف البلاد العصيبة وتمثيلها في مجال القضاء في عهد مبارك تم تعيين النخبة النسائية تهاني الجبالي كأول قاضية في المحكمة الدستورية العليا وبعد ذلك تم تعيين ٣٠ قاضية أخريات في المحاكم المدنية إلا أنه بعد الثورة رفضت المحكمة الإدارية تعيين المرأة كقاضية لأسباب دينية[١]، وبذلك يكون عام ٢٠١٢ شهد تراجعاً لدور المرأة، واستمر هذا التراجع والتهميش والإقصاء إلي بداية عام ٢٠١٣ تم إقرار دستور سلب الكثير من الحقوق والذي بموجبه تم استبعاد عدة نخب سياسية من مناصبها مثل استبعاد السيدة تهاني الجبالي من منصبها في المحكمة الدستورية العليا، كما واجهت المرأة عنفاً شديداً يهدف إلي إقصائها من الحياة بشكل عام، وفي هذا العام أيضاً تم حذف صورة النخبة النسائية "درية شفيق" رائده حركة المرأة من مادة التربية الوطنية بحجة عدم ارتدائها للحجاب، وهو ما يمثل تعدياً واضحاً في تاريخ نضال المرأة المصرية، وفي أبريل ٢٠١٣ حاول البعض تغيير قانون الأحوال الشخصية بدعوى أنه من قوانين سوزان مبارك وغير مطابق للشرع، وتم إقصاء النخبة الدكتورة "إيناس عبد الدايم" من منصبها "رئيس دار الأوبرا المصرية"، وهو إقصاء ممتد في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، كما ظهرت أيضاً مطالب كثيرة من الحزب الحاكم ومن مجلس الشورى المنحل تطالب بحل المجلس القومي للمرأة المصرية.

ومما سبق يتضح أنه لم يمر شهر من يناير إلي مايو ٢٠١٣ لم يتم فيه توجيه ضربة من النظام الحاكم إلي المرأة المصرية، ولعل هذا ما جعل المرأة

[١]- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الثورات العربية أي ربيع للنساء، مرجع سابق، ص ص ٢٠، ٢١.

تخرج في ٣٠ يونيو لتطالب بسقوط النظام الحاكم إلي جانب المتظاهرين [١]، مطالبة باسترجاع بعض حقوقها المسلوبة فكانت عامل فعال في نجاح الثورة حيث كانت في الصفوف الأولي للمتظاهرين آملين في إيجاد نظام سياسي يمكنها من ممارسة كافة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية [٢]، وترجم التظاهر لصالح النساء متمثلاً في أكبر المكاسب التي حققتها في تغليظ عقوبة التحرش عندما أصدر الرئيس السابق عدلي منصور قرارًا بقانون ٥ يونيو ٢٠١٣ بتعديل نص أحكام قانون العقوبات لتوسيع تعريف جريمة التحرش وتغليظ العقوبة على المتحرش[٣] .

وبعد ٣٠ يونيو ولأول مرة منذ سنوات يتم اختيار نخب نسائية كفاءات في مجال عملهن ولا يتم اختيارهن كديكور سياسي، فرُغم مشاركة النخب النسائية فى حكومة الدكتور حازم الببلاوي كانت ثلاث نخب فقط إلا إنهن كانا من أفضل الوزيرات هن د/ درية شرف الدين وزيرة الإعلام والدكتورة مها الرباط وزيرة الصحة والدكتورة ليلى اسكندر وزيرة البيئة.

أما عن وضعها في دستور ٢٠١٤ وما تتبعه : فقد كان تمثيل النساء في لجنة الخمسين ضعيفاً لدرجة كبيرة، حيث مثلت النسبة ١٠% فقط، ورُغم ذلك استطاعت النخب النسائية من أعضاء لجنة الخمسين وعلى رأسهم السفيرة "ميرفت التلاوي" أن يشاركن في وضع دستور جيد يحفظ حقوق المرأة[٤]، إلى جانب إقرار المادة (١١) من دستور ٢٠١٤ التي تنص على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية [والاجتماعية بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للنخب النسائية حقها في تولي المناصب العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات القضائية دون تمييز ضدها، وتلزم الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف، وتكفل

---

[١] -جمعية نهوض وتنمية المرأة، ، وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ورقة خلفية، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٤. ص١٢،١١.

[٢] - المرجع السابق ، ص١٠.

[٣] أمنية طلال، المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير مرحلة المساواة تبدأ بقانون التحرش، أصوات مصرية، قضايا المرأة، أصوات مصرية، قضايا المرأة.
تاريخ الدخول ٢١-١- ٢٠١٧ متاح http://m.aswat.Masriya.com/news/datils/17430

[٤] - جمعية نهوض وتنمية المجتمع، مرجع سابق، ص ص١١، ١٢.

تمكين المرأة من التوفيق بين متطلبات العمل وواجبات الأسرة، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا[١].

ومن مكاسب المرأة في دستور ٢٠١٤ نص المادة رقم (٥٣) على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة أو الأصل، والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز وينظم القانون مفوضة مستقلة لهذا الغرض، وهو الأمر الذي دأبت العديد من المنظمات النسائية على المطالبة به في الدستور السابق ولم يتحقق[٢] ؛ وفى استجابة أخرى لمطالب المنظمات النسائية تم النص في المادة (٩٣) من الدستور على أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليه مصر وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة، وهو الأمر الذي يلزم مصر باتفاقية القضاء علي كل أنواع التمييز ضد المرأة (السيداو)، وغيرها من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة التي صدقت عليها مصر دون المواد التي تحفظت عليها، وكذلك إقرار الدستور "كوته المرأة" في المجالس المحلية المنتخبة وهي ربع المقاعد، وتعد هذه الخطوة إيجابية في طريق تحقيق تمثيل المرأة في البرلمان وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع [٣] .

وبذلك يكون دستور ٢٠١٤ دستوراً منصفاً للمرأة المصرية بعد تهميشها في دستور ٢٠١٢، فللمرة الأولي نص دستور ٢٠١٤ علي منح المرأة حق التعيين في الهيئات القضائية دون تمييز، وعلي الدولة أن تفتح الباب للتقدم لهذه الوظائف للنخب والقيادات النسائية دون أن يتم رفضها علي أساس الجنس أو النوع، وجاء برلمان ٢٠١٥ وكان بمثابة خطوة فارقة في مسيرة العمل السياسي للمرأة المصرية ومثابرتها وتمسكها بضرورة ممارسة حقها في

١- المجلس القومي للمرأة، مشروع تعديل الدستور، ٢٠١٣
Website: www.ncwegypt.com تاريخ الدخول ١٥-١-٢٠١٧
٢- نانسي طلال، المرأة والانتخابات. مشاركة إيجابية، مجلس رؤى مصري، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد ١١ ديسمبر ٢٠١٥، ص ص٣٦-٣٩.
٣- دستور ٢٠١٤.

المشاركة في التمثيل النيابي، وحرص المشرع علي تهيئة البيئة الانتخابية أمام هذا الإصرار والحماس من جانب آخر، وخاصة بعد ما جاء الرئيس عبد الفتاح السيسي في دعوة يوم ١٧ أكتوبر ٢٠١٥ بضرورة الاعتراف الرسمي والصريح بدور المرأة وضرورة تمكينها، فكانت الدعوة تتويجاً علمياً لنضالها الطويل والشاق من أجل نيل الحقوق، ومن ثم شكلت الدعوة وساماً علي صدر كل امرأة مناضلة من أجل تعظيم دورها في رفعة وطنها[١].

واستطاعت النخب النسائية في المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية انتزاع أربعة مقاعد برلمانية بعد أن ظلت حكراً علي الرجال فقط لعقود طويلة، وفي المرحلة الثانية زاد عدد المرشحات بوضوح، حيث أسفرت عن فوز عدد ١٩ سيدة من إجمالي (١٦٨) سيدة، وهو ما يعكس زيادة معدل فوز السيدات المرشحات خلال المرحلة الثانية من الانتخابات لم يكن مرتبطاً فقط بالدعم السياسي من قبل الدولة، وإنما كان ينبع من وعي المواطنين بأهمية دور المرأة في التمثيل في البرلمان؛ ورُغم التحديات التي واجهت النساء خلال انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ إلا أنها استطاعت ولأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية تحقيق إنجاز سياسي لافت بعدما نجحت النخب النسائية في انتزاع مقاعد البرلمان وصل منها إجمالي عدد النائبات غلي (٨٧) نائبة بنسبة ١٥% وهي النسبة الأعلى علي الإطلاق لتمثيل المرأة في البرلمان (١) من حيث التمثيل النسائي وذلك مقارنة بالبرلمانيات السابقة ففي برلمان ٢٠٠٠ كان عددهن (١١ نائبة) وفي ٢٠٠٥ (٨ نائبات) وفي ٢٠١٠ وصل عددهن إلي (٦٥ نائبة) وفي ٢٠١٢ وصل إلي (١٢ نائبة) وبذلك يكون ٢٠١٥ هو المتصدر لأكبر عدد من النخب النسائية في البرلمان[٢] .

وفي أبريل ٢٠١٦ أجريت الانتخابات الداخلية لمجلس النواب لاختيار رؤساء ووكلاء وأمناء سر ٢٥ لجنة نوعية تمثل إجمالي عدد اللجان النوعية بالمجلس الجديد وخلال هذه الانتخابات تمكنت نائبتان وهما "مي البطران" و "سحر طلعت" من انتزاع رئاسة لجنتي الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات,

١- بشير عبد الفتاح، المرأة في الحياة البرلمانية المصرية، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة, ٢٠١٦، ص ص ٥٨، ٥٧.

٢- أماني الطويل، "المرأة في البرلمان: قفزة نوعية ومستقبل مجهول"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، العدد ٦١ يناير ٢٠١٦، القاهرة، ص١٢٤.

والسياحة والطيران المدني، كما تسنى لثماني نائبات أخريات بأمانة سر خمس لجان، ورُغم أن المجلس كان حريصاً علي إتاحة الفرصة أمام النساء في تلك الانتخابات إلا أن الخبراء يرون أن ذلك التمثيل النسوي لا يتناسب مع مكانة المرأة وحضورها في البرلمان الحالي[١] .

وفي عام ٢٠١٧ ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث عيَّن الرئيس السيسي النخبة النسائية المهندسة "نادية عبده" محافظاً للبحيرة في حركة تغيير المحافظين، إلى جانب تعيين "فايزة أبو النجا" مستشارة لشئون الأمن القومي، وحسب منظمات حقوقية حكومية وغير حكومية فإن وضع المرأة في عهد السيسي أفضل مقارنة بوضعها في العصور السابقة ولكن مازالت معاناتها مستمرة ومازال مسلسل العنف ضدها مستمر[٢].

دور المنظمات في دعم الممارسة الديمقراطية للمرأة: –

لاشك أن لمؤسسات المجتمع المدني دور مهم في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية الحقيقية، سواء من خلال وظائفها التقليدية أو من خلال حياتها الديمقراطية، لأنها تعبئ الجهود الشعبية من أوسع مشاركة فعالة في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وضمان إسهام الناس في حل مشاكلهم بأنفسهم للموقف من المرأة أثره في التطور الديمقراطي للمجتمع، مما يتطلب إتاحة الفرصة كاملة أمام المرأة داخل مؤسسات المجتمع المدني وزيادة مشاركتها في قيادة هذه المؤسسات، مما يسهم بلا شك في تعزيز التطور الديمقراطي للمجتمع، حيث تمكنها هذه المشاركة من اكتساب الخبرات اللازمة للقيام بدور قيادي في مجالات أخري [٣] .

وقد زادت منظمات المجتمع المدني بعد ثورة يناير ٢٠١١ من منظمات حقوقية ودفاعية لعبت دورًا مهمًا في رصد الانتهاكات الموجهة ضد النساء والكشف عنها وكذلك مراقبة الانتخابات بمراحلها الثلاث والانتخابات الرئاسية وتقديم المساعدات القانونية للنساء لحظات العنف وانتهاك الحقوق ومراقبة

١- المرجع السابق، ص ص٧٠, ٧١
٢- رضا غنيم، أوضاع المرأة المصرية في عهد السيسي مناصب وعنف مستمر، تقرير، المصري اليوم، أخبار مصر، ٢٠١٧/٧/٢.
٣- عبد الغفار شكر، العرب بين السلطوية والديمقراطي، ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١٥٢، ١٥٣.

التشريعات واللجنة التأسيسية الدستورية، وهناك تحالفات متعددة بين المنظمات النسائية والحقوقية تشكلت بعد ثورة يناير ٢٠١١، ومن أبرزها التحالف المصري بمشاركة المرأة ويتكون من ٤٥٤ جمعية ومنظمة نسائية لدعم مشاركة النساء في الحياة العامة، والتصدي للتيارات المحافظة والمطالبة بإعادة هيكلة المجلس القومي للمرأة، ومن هذه التحالفات تحالف المنظمات النسوية المصرية ترفع مطالب الثورة عيش حرية عدالة اجتماعية، ومنها النسائي مثل حركة مصرية حرة وتضم شابات ناشطات أثناء الثورة وبعدها حركة سواء وتضم شابات متطوعات متعلمات يشكلن فريقاً ضد التحرش ومواجهة الموجه العدائية للمرأة، وهناك تخالف المرأة المصرية الذي يهدف إلي دعم مشاركه المرأة في الحياة الديمقراطية وصنع القرار داخل العاصمة وخارجها، وتشكل قوة ضغط لحقوق الإنسان والمهشمات، وهو ما يعطيه أهمية خاصة[١]، ليهدف المجتمع المدني إلى خلق المناخ الديمقراطي وتعظيم المشاركة الشعبية بمدى قوة مؤسساته وحيوتها؛ وأياً كانت ظروف المجتمع المدني فإن مشاركة النساء فيه من شأنها أن تسهم في نمو قدراتهن على المشاركة والممارسة الديمقراطية، مما يخلق الفرص لبناء حركة نسائية ديمقراطية فعالة، وتتمثل مشاركة المرأة في المجتمع المدني المؤسسات غير الحكومية مثل الأحزاب خارج السلطة والنقابات والجمعيات الأهلية[٢] التي لعبت دورًا مهمًا في التحسن النسبي لوضع المرأة المصرية منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن، أصبح هناك عدد كبير من البرامج تتوجه نحو إثراء الحالة التعليمية والمهاراتية للمرأة فالسياسات العامة للجمعيات الأهلية ومنها جمعية النهوض وتنمية المجتمع أصبحت تتوجه نحو تعليم الفتيات وتدريبهن على كافة المهارات الحياتية التي يحتجن إليها لمواصلة مشوار تمكينهن، فلا يمكن إحداث تغيير وتحسن على المستوى السياسي والاجتماعي إلا من خلال توعية للسيدات بالأمور الأساسية للسياسة، كما لا يمكننا أن نضمن مستوى اجتماعي واقتصادي أفضل للمرأة دون محو أميتها وتعليمها أساسيات الحياة العامة، وقد عملت الجمعيات مع المؤسسات الرسمية

١- أماني قنديل، دراسة الحالة المصرية: هيفاء أبو غزالة (محررا)، المرأة العربية والديمقراطية، مرجع سابق، ص٢٤١.

٢ - شهيدة الباز، المرأة العربية في مواجهة العصر، مرجع سابق، ص١١٦.

للقضاء على الأمية بين النساء إلى جانب المساهمة في تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج التعليمية والكتب المدرسية ومن خلال المشروعات التي قدمتها جمعية النهوض بالمرأة خلال السنوات الخمس الماضية في سبيل تحسين وضع المرأة مثل مشروع علمني وشغلني، اصنعي حياتك، مشروع تمكين الفتاة المهشمة، وأيضاً مشروع تمكين المرأة في العشوائيات ومشروع مدرستي.... الخ [١].

أما عن دور المنظمات الحكومية، فقد أدلت ميرفت التلاوي أن المجلس القومي بعد الثورة أعاد تنشيط فروعه السبع وعشرين في المحافظات، وعمل على إعادة تفعيل وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات ويستمر في العمل مع شركائه على أن تكون الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي وزيادة توسيع برامج بناء القدرات المرأة ومكتب شكاوى المرأة بالمجلس، وذلك لدعم المرأة على مستوى الوطن؛ وفيما يتعلق بتنفيذ تعزيز المشاركة السياسية للمرأة فيجب أن يؤخذ في الاعتبار عدة عوامل دستورية وتشريعية واجتماعية وتعليمية وثقافية[٢]، وقد ساعد دور المجلس القومي في تنمية المرأة وتعزيز دورها في الحياة الديمقراطية على بناء قدرات المرأة فيما يتعلق بالحياة العامة والسياسية عن طريق التدريبات لاكتساب مجموعة من المهارات السلوكية والإدارية والقدرة على الاتصال الجيد والفعال والتدريب على اتخاذ القرار وإعداد سيدات قائدات، ويتناول الجانب الاقتصادي من خلال توجيه الموارد نحو فئات مستهدفة مثل الأسر التي تعولها امرأة، ثم الشباب الذي يعانى البطالة وكذلك إقامة المشروعات الصغيرة، ومحور التعليم يتناول حاجة المرأة الماسة للنهوض بها باعتبارها ركيزة أساسية لبناء المجتمع الحديث وصولاً إلى تحقيق التنمية والنهضة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الشاملة[٣].

١- جمعية النهوض وتنمية المجتمع، مرجع سابق، ص١٤.

٢- فريق عمل من برنامج الأمم المتحدة الألماني بمصر وهيئة الأمم المتحدة وعدد من المتطوعين، المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة، الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس، القاهرة، ٦-١٠ ديسمبر ٢٠١٢، ص١٢.

٣- المجلس القومي للمرأة، إنجازات المجلس خلال عشر سنوات، دار الفارس للنشر، سوهاج، مارس ٢٠١٠، ص ص١٣،١٢.

وقام المجلس القومي للمرأة أيضاً بالنهوض بالمرأة الريفية من خلال عدد من المشروعات ومنها مشروع المرأة المعيلة ومشروع المنح الصغيرة ومشروع محو الأمية واستخراج بطاقات الرقم القومي لعدد كبير من السيدات، وهو ما يؤهل السيدات للحصول على القروض أو التأمين الاجتماعي في استخدام الخدمات الصحية والذي يمكنها من عمل مشروع واتخاذ قرار واحتلال مراكز قيادية[١] ؛ فلما كانت المرأة هي نصف القوى البشرية في المجتمع كان لابد من إشراكها في جهود التنمية وفى الأنشطة المجتمعية باعتبارها مصدرًا مهمًا متواجدًا في المجتمع وتمثل جهدًا وطاقة عظيمة لها قيمتها التي لابد أن تستثمر[٢]، فمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية بالإضافة إلى ما تحققه من أهداف تلبى احتياجاتها يؤكد مكانتها الاجتماعية ويدعم ثقتها بذاتها وبإمكانياتها ويؤكد قدرتها على حل مشكلاتها ومشكلات المجتمع بجهودها الذاتية . ونظراً لأن إهدار طاقة النساء يعد إهداراً لنصف الموارد البشرية في المجتمع، لذلك اهتمت أجهزة التنمية بدور القيادات النسائية في النهوض بالمجتمع[٣]، حيث تنادى المنظمات بضرورة مشاركة المرأة مع الرجل في تنمية الحياة في مصر فكل من الذكور والإناث في إطار من الديمقراطية التي تتمتع بها ورفع الوعي بضرورة التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التقدم المطلوب من إدراك لأهمية التزام الجمعيات الأهلية لتحقيق التقدم المطلوب لمشاركة المواطنين مع الدولة في جهود التنمية ومن إدراك أن تطوير أوضاع المرأة لا ينفصل عن تطوير أوضاع المجتمع فلابد من الاهتمام بها[٤] .

وبذلك يكون للمنظمات الحكومية وغير الحكومية دور مهم في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية الحقيقية، سواء من خلال وظائفها التقليدية أو

١- المجلس القومي للمرأة، المرأة الريفية في مصر، احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية، ط١، الجيزة، ٢٠١٣، ص ص ٢٢، ٢٣.

٢- وفاء نور الدين حسين السيد، المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بمشاركة القيادات النسائية في العمل الأهلي، رسالة ماجستير،جامعة سوهاج، ٢٠١٠، ص١٥٠.

3- Gpat ,Elitas Methodologies for doing research on women and development ,women in development: perspective from the neiropi conference,Manuscript report international development research center, Canada, 1986,p 136

٤- أحمد زايد وآخرون، توصيات الجمعيات الاهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية، في: المرأة وقضايا المجتمع، مرجع سابق، ص٤٦٩.

من خلال حياتها الديمقراطية، ويكون للمجتمع المدني دور حقيقي في بناء الديمقراطية في مجتمعاتنا عندما تتاح له الفرصة كاملة للقيام بتعزيز الطابع الديمقراطي للحياة الداخلية لمؤسساته [1].

وتوصلت الدراسة إلي أهم النتائج التالية:

١- أن نسبة ٦٠% من النخبة النسائية يرين تحسن في ملف حقوق الإنسان وفي حالة المواطنة بصدور دستور ٢٠١٤ ،وظهر ذلك جلياً في المجالات الخاصة بالصحة والتعليم.

٢- أشارت نسبة ٧٥% من حالات الدراسة أن الديمقراطية بدأت تطبق علي أرض الواقع في مصر ولو بشكل نسبي، فهناك سعي من الدولة لتحقيق النمو والارتقاء بالمجتمع

٣- وجود مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق ديمقراطية حقيقية منها نشر ثقافة الديمقراطية ومبادئها الصحيحة، والتربية السليمة للأجيال، والمشاركة المجتمعية، وتطوير العملية التعليمية، وتفعيل العدالة الاجتماعية بصورة أكثر عمقاً وأخيراً توافر الإعلام الحر والنزيه

٤- أن المجلس القومي للمرأة علي مستوي الجمهورية له دور هام في التواصل مع المرأة والتصدي للقضايا ومساندتها، إلا أن فرع المجلس القومي للمرأة بسوهاج لم يظهر دوره واضحاً في الوصول إلي المرأة السوهاجية.

٥- إجماع جميع الحالات أن أكثر منظمات المجتمع المدني فاعلية في التواصل مع المرأة السوهاجية الجمعيات الأهلية، لما تقوم به من أنشطة تدعم المرأة المعيلة والمطلقة والأرملة وتسعي جاهدة في مساندتها وتقديم الدعم لها

٦- أكدت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية النخبة النسائية لمستقبل المرأة إجماع حالات الدراسة علي أنه سوف يتم تغيير نظرة المجتمع للمرأة خلال الأعوام القادمة، وسينظر إليها علي أنها شريك أساسي في كل ما يتعلق بشئون الدولة وعلي درجة متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات وإحداث التنمية المستدامة.

[1]- عبد الغفار شكر، العرب بين السلطوية والديمقراطية، مرجع سابق، ص٥٣.

أهم توصيات الدراسة:

١- توصي الدراسة فرع المجلس القومي للمرأة بسوهاج بضرورة التواصل مع المرأة بصورة أكثر عمقاً مما هي عليه، والتواصل أيضاً مع القيادات النسائية غير المنتميات لعضويته ودعم أنشطتها التي تقوم بها لخدمة المرأة ومساندتها ودعوتها لحضور المؤتمرات التي ينظمها الفرع والاستفادة من خبراتها والشراكة معها.

٢- توصي الدراسة الدولة بتفعيل الكثير من القوانين التي منحها دستور ٢٠١٤ للمرأة وحرمها منها المجتمع.

٣- توصي الدراسة بزيادة نسبة تمثيل المرأة السوهاجية في مراكز صنع القرارات حيث إنها أثبتت أنها جديرة وتستحق تولي أي منصب وفي أي مجال كزيادة نسبتها في البرلمان وفي المجالس المحلية وفي القضاء وكثير من المناصب الأخري التي ظلت ومازالت حكراً للرجال بصفة أكبر.

٤- توصي الدراسة بضرورة تغيير النظرة السلبية من قبل المجتمعات الأخري للمرأة الصعيدية والسوهاجية تحديداً بأنها لا تصلح للعمل وأنها لا تتمتع بقدرٍ من الثقافة مما يجعلها تتحمل الأعباء المنزلية فقط، فهي علي العكس من ذلك استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات علي مر التاريخ وأثبتت كفاءتها وقدرتها علي التوفيق بين الحياة العملية والزوجية.

٥- توصي الدراسة الدولة بضرورة إشراك المرأة في عمليات التنمية والنمو فهي عنصر هام وأساسي لاكتمال الديمقراطية في صورتها الحقيقية، وإغفال دورها ما هو إلا دليل علي التأخر والتراجع.

قائمة المراجع

١- أماني الطويل، "المرأة في البرلمان: قفزة نوعية ومستقبل مجهول"، مجلة الديمقراطية، الأهرام، العدد ٦١ يناير ٢٠١٦، القاهرة.

٢- أمر الدين محمد، التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للمرأة، دراسة حالتي مصر وأفغانستان، رسالة ماجستير، الدول العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية ،٢٠١٥.

٣- أمنية طلال، المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير مرحلة المساواة تبدأ بقانون التحرش، أصوات مصرية، قضايا المرأة، أصوات مصرية، قضايا المرأة.

http://m.aswat.Masriya.com/news/datils/17430متا ح تاريخ الدخول ٢١-١-٢٠١٧

٤- أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، ط١، المؤسسة الوطنية للنشر، ١٩٨٥، ص ص٤٣-٤٥.

٥- آية نصار وآخرون، الثورة المصرية "الدوافع والاتجاهات والتحديات ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للنشر، بيروت، ٢٠١٢.

٦- بشير عبد الفتاح، الدور السياسي للمرأة المصرية وعقده التمثيل البرلماني، مجلة المرأة العربية قبل الربيع-بعد العاصفة، مجلة الهلال، مارس ٢٠١٣، العدد ١٤٨٩.

٧- بشير عبد الفتاح، المرأة في الحياة البرلمانية المصرية، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة, ٢٠١٦.

٨- بن يوسف بن خده، جذور أول نوفمبر ١٩٥٤، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط٢، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، ٢٠١٢

٩- جابر عصفور وآخرون، المرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

١٠- جمعية نهوض وتنمية المرأة، ، وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ورقة خلفية، القاهرة، أكتوبر٢٠١٤. ص١٢،١١.

١١- دينا وهبة وآخرون، المشاركة السياسية للنساء في مصر وأنماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية بالتعاون مع المعهد الدولي للسلام.

١٢- رضا غنيم، أوضاع المرأة المصرية في عهد السيسي مناصب وعنف مستمر، تقرير، المصري اليوم، أخبار مصر،٢٠١٧/٧/٢.

١٣- سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٤- سامية محمد فهمي، المرأة والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٩٩.

١٥- السيد عبدالعاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة للنشر،الإسكندرية, ٢٠١٢.

١٦- عادل الغزالي، دليل القيادات النسائية، جمعية تنمية جنوب الوادي بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للنشر.
١٧- عبد الغفار شكر، العرب بين السلطوية والديمقراطي، ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة،٢٠١٣.
١٨- عزة سليمان، التمكين السياسي للمرأة في مصر خطوة ضرورية نحو الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، ط١، الشقائق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء اليمن، ديسمبر ٢٠٠٤.
١٩- على ليله، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع المدني صراع الحضارات على ساحة المرأة والشباب، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥.
٢٠- فريق عمل من برنامج الأمم المتحدة الألماني بمصر وهيئة الأمم المتحدة وعدد من المتطوعين، المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة، الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس، القاهرة، ٦-١٠ ديسمبر ٢٠١٢.
٢١- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، العالم العربي ...أي ربيع للنساء. تاريخ الدخول على الموقع ٢٣-٢-٢٠١٧ متاح على الموقع: http://arab womwnspring:fidh.net\index?title=main-page
٢٢- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مصر إقصاء النساء العنف الجنسي ضد المرأة في المجال العام، نظرة الدراسات النسوية، مؤسسة المرأة العربية: انتفاضة المرأة في العالم العربي.
٢٣- لمعي المطيعي، موسوعة رجال ونساء من مصر، ط١، دار الشروق للنشر، القاهرة, ٢٠٠٣.
٢٤- مائلا نجاش، النساء في الثورات العربية، في: الربيع العربي/ ثورات الخلاص من الاستبداد " دراسة الحالات، الشبكة العربية الدولية الديمقراطية، ط١، شرق الكتاب للنشر، بيروت، ٢٠١٣.
٢٥- المجلس القومي للمرأة، المرأة الريفية في مصر، احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية، ط١، الجيزة، ٢٠١٣.

٢٦- المجلس القومي للمرأة، إنجازات المجلس خلال عشر سنوات، دار الفارس للنشر، سوهاج، مارس ٢٠١٠، ص ص١٣،١٢.
٢٧- المجلس القومي للمرأة، مشروع تعديل الدستور، ٢٠١٣ ebsite: www.ncwegypt.com تاريخ الدخول ١٥-١-٢٠١٧
٢٨- موسى الموسومى، الثورة البائسة. http://archive.org/download/athorth.rhalbeash.pdf متاح علي الموقع
٢٩- نادية جاسم كاظم الشمري،"الثورة الروسية ١٩٠٥-١٩٠٧"، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العدد ٣٦٩، المجلد ٣، العدد ٣.
٣٠- نانسي طلال، المرأة والانتخابات. مشاركة إيجابية، مجلس رؤى مصري، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد ١١ ديسمبر ٢٠١٥،
٣١- نبراس المعمورى، المرأة والربيع العربي الحالة المصرية نموذجاً-دراسة مقارنة لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ط١، العرب للنشر، القاهرة، ٢٠١٣.
٣٢- هناء الجوهري وآخرون، المشاركة السياسية والحياة العامة: في المرأة وقضايا المجتمع، ط١، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٣٣- هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية، ط١، منظمة المرأة العربية للنشر، القاهرة ،٢٠١٤.
٣٤- وفاء نور الدين حسين السيد، المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بمشاركة القيادات النسائية في العمل الأهلي، رسالة ماجستير،جامعة سوهاج، ٢٠١٠.
35- Gpat ,Elitas Methodologies for doing research on women and development ,women in development: perspective from the neiropi conference,Manuscript report international development research center, Canada, 1986,p 136